

الموضوع: مؤشرات و نسب التوازن المالي

مقدمة: يجب على المؤسسة أن توازن دائما بين هدفين أساسيين هما: هدف السيولة وهدف الربحية، حيث أن الاحتفاظ بسيولة كافية لتغطية الالتزامات تؤدي إلى تدنئة المخاطر التي تعترض المؤسسة ومساهمتها، ومن جهة ثانية ينبغي العمل على تحقيق أرباح لتنمية إيرادات المساهمين في المؤسسة.

01 / مؤشرات التوازن المالي:

أولا: رأس المال العامل "FR":

هو من أهم المؤشرات التي تبرز مدى توازن المؤسسة، وهناك من يطلق عليه "هامش أمان المؤسسة"، حيث يقارن بين سيولة الأصول و استحقاق الخصوم، وهو مجموعة الأموال المتاحة لضمان التشغيل أو لاستمرارية مدفوعاتها الجارية يحتسب ر.م.ع بطريقتين:

- من أعلى الميزانية: ر.م.ع = (الأموال الخاصة+الخصوم غير الجارية)- الأصول غير الجارية

- من أسفل الميزانية: ر.م.ع = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

إن وجود "ر.م.ع" موجب يعني أن المؤسسة قادرة على مواجهة الاستحقاقات و ضامنة لتوازنها المالي حتى في حالة تعرضها للمخاطر

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل "BFR":

خلال دورة الاستغلال فإن الأصول الجارية التي لم تتحول بعد إلى سيولة تسمى " احتياجات الاستغلال"، بينما الخصوم الجارية والتي لم يحن موعد استحقاقها تسمى " موارد الاستغلال"، لذا يتم الاستعانة بموارد الاستغلال في الاحتياجات، ومنه:

احتياجات رأس المال العامل = احتياجات الاستغلال - موارد الاستغلال

= (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (الخصوم الجارية - التسبيقات المصرفية)

- عندما تكون احتياجات رأس المال العامل سالبة يعني هذا أن هناك موارد مالية متاحة لم تستخدم في دورة الاستغلال لتوسيع نشاط المؤسسة
- وعندما تكون احتياجات رأس المال العامل موجبة فهذا يعني أن هناك نقص في البحث عن الموارد المالية لتغطية احتياجات الدورة وبالتالي كلما كانت "إ.ر.م.ع" تقترب من (0) دل ذلك على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد

ثالثا: الخزينة "TR":

الخزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات المصرفية

= رأس المال العامل - احتياجات رأس المال العامل

- وفي التحليل المالي كلما كانت الخزينة تقترب من (0) بقيمة موجبة و اكتفت المؤسسة بالسيولة اللازمة كان ذلك مفضلا، حيث توفق بذلك بين توظيف السيولة الجاهزة في دورة الاستغلال وتسديد المستحقات التي انقضت أجلها

02 /نسب التوازن المالي:

النسب المالية ماهي إلا علاقة بيت متغيرين (قيمتين) تربطهما علاقة أو دلالة مشتركة، حيث يصعب الاستدلال بكل واحد منهما على حدى، وبالتالي يجب الاستدلال بالأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها، ومن أهم النسب نذكر:

أولاً: نسب الهيكل المالية "التمويل":

نسبة التمويل الدائم = (الأموال الخاصة+الخصوم غير الجارية) ÷ الأصول غير الجارية

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول غير الجارية

نسبة التمويل الخارجي (نسبة القدرة على الوفاء) = (الخصوم غير الجارية+الخصوم الجارية) ÷ ∑ الأصول

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ (الخصوم غير الجارية+الخصوم الجارية)

تمكننا هذه النسب من اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصول بصفة عامة و الأصول غير الجارية بصفة خاصة

ثانياً: نسب السيولة:

الغرض منها الوقوف على مقدرة عناصر الأصول الجارية على مسايرة استحقاقية الخصوم الجارية

نسبة السيولة العامة "نسبة التداول" = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية

نسبة السيولة المحددة "نسبة التداول السريعة" = (الأصول الجارية- المخزونات) ÷ الخصوم الجارية

نسبة السيولة الجاهزة "نسبة النقدية" = القيم الجاهزة ÷ الخصوم الجارية

ثالثاً: نسب المردودية " الربحية " :

نسبة المردودية المالية (Rf) = النتيجة الصافية (B) ÷ الأموال الخاصة (A)

تمثل المردودية المالية المؤشر الذي من خلاله يمكن للمساهمين الذين وضعوا أموالهم تحت تصرف المؤسسة، وكذا المقرضين أن يتأكدوا أن هناك مكافئة على رؤوس أموالهم الموجهة للتمويل، وكلما كانت النسبة كبيرة كلما كانت المؤسسة القادرة على جلب و تعبئة رؤوس أموال جديدة.

نسبة المردودية الاقتصادية Re = النتيجة الصافية (B) ÷ ∑ الأصول (A+D)

تبين لنا هذه النسبة الكفاءة في استعمال أصول المؤسسة العقارية والمالية والمعنوية، وكلما كانت هذه النسبة كبيرة كلما دل ذلك على أن مسيري المؤسسة قد استغلوا أصول المؤسسة بفعالية وكفاءة، بحيث استطاعوا أن يحصلوا على أكبر ربح ممكن.

حدود طريقة النسب المالية:

تتسم النسب المالية بالفعالية في تحليل المركز المالي للمؤسسة، لكن هناك من يبالغ في دقتها وكمالها، ومن الضروري أن نبين بعض العوامل التي تحد من أهميتها:

- كونها تعتمد على الأرقام الإجمالية مما يجعل النتائج غير دقيقة وفي كثير من الأحيان مضللة.
- يختلف هيكل الميزانية ومكوناتها من مؤسسة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، وبالتالي من الخطأ تعميم نسبة معينة على كافة المؤسسات.
- الميزانية تعكس وضعية المؤسسة في لحظة معينة من الفترة المدروسة "ميزانية ختامية مثلاً" فلا تظهر التغيرات التي طرأت خلال تلك الفترة.

مثال: لتكن لديك الميزانية المالية المختصرة لسنة 2013 كما يلي:

الأصول	الرصيد	الخصوم	الرصيد
<u>الأصول غير الجارية</u>	<u>450000</u>	<u>رؤوس الأموال الخاصة</u>
تثبيتات معنوية	170000	رأس مال تم إصداره
تثبيتات مادية	علاوات	40000
تثبيتات مالية		
<u>الأصول الجارية</u>	<u>الخصوم غير الجارية</u>	<u>162000</u>
مخزونات سلعية	100000	ديون ط.أ.	100000
زبائن	115000	ديون أخرى غير جارية	62000
الخزينة	10000		
		<u>الخصوم الجارية</u>	<u>73000</u>
		موردون
		ضرائب	38000
<u>مجموع الأصول:</u>	<u>675000</u>	<u>مجموع الخصوم:</u>

المطلوب:

- أكمل معطيات الميزانية المالية (مع العلم أن التثبيات المالية و المادية متساوية).

- احسب ر.م.ع بطريقتين.

- احسب كلا: إ.ر.م.ع - الخزينة - نسب التمويل - نسب السيولة

الحل :

الرصيد	الخصوم	الرصيد	الأصول
440000	رؤوس الأموال الخاصة	450000	الأصول غير الجارية
400000	رأس مال تم إصداره	170000	تثبيات معنوية
40000	علاوات	140000	تثبيات مادية
		140000	تثبيات مالية
162000	الخصوم غير الجارية	225000	الأصول الجارية
100000	ديون ط.أ	100000	مخزونات سلعية
62000	ديون أخرى غير جارية	115000	زبائن
		10000	الخزينة
73000	الخصوم الجارية		
35000	موردون		
38000	ضرائب		
675000	مجموع الخصوم:	675000	مجموع الأصول:

1- حساب ر.م.ع :

- من أعلى الميزانية: ر.م.ع = (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) - الأصول غير الجارية

$$152000 = 450000 - (162000 + 440000) =$$

- من أسفل الميزانية: ر.م.ع = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

$$152000 = 72000 - 225000 =$$

ر.م.ع موجب ، بمعنى أن المؤسسة متوازنة ماليا، فمن أعلى الميزانية أموالنا الدائمة تمويل الأصول غير الجارية مع بقاء فائض مالي (152000)، ومن أسفل الميزانية لدينا الخصوم الجارية مغطاة بالكامل بالأصول الجارية مع بقاء فائض يضمن استمرارية مواجهة تواريخ الاستحقاق الجارية.

2- حساب احتياجات رأس المال العامل

إ.ر.م.ع = احتياجات الاستغلال – موارد الاستغلال

$$= (\text{الأصول الجارية} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{الخصوم الجارية} - \text{التسبيقات المصرفية})$$

$$= 142000 = 73000 - 215000 = (0 - 73000) - (10000 - 225000)$$

لدينا "إ.ر.م.ع موجب" وهو أكبر بكثير من الصفر، وهذا يعني أن هناك نقص في البحث عن الموارد المالية لتغطية احتياجات الدورة ، أي أن هناك احتياجات غير مغطاة.

3- حساب الخزينة :

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{التسبيقات المصرفية} = 0 - 10000 = 10000$$

$$= \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل} = 10000 = 142000 - 152000$$

لدينا الخزينة تساوي 10000 فهي موجبة ولكنها لا تقترب كثيرا من الصفر، أي أن المؤسسة لديها سيولة غير موظفة في دورة الاستغلال

حساب نسب الهيكلية المالية "التمويل":

- نسبة التمويل الدائم = (الأموال الخاصة + الخصوم غير الجارية) ÷ الأصول غير الجارية

$$= 133\% = 450000 \div (162000 + 440000)$$

المؤسسة تملك هامش أمان، لأن أموالها الدائمة تغطي كل أصولها غير الجارية.

- نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة ÷ الأصول غير الجارية = 97% = 450000 ÷ 440000

هذا يعني أن رؤوس الأموال الخاصة في المؤسسة تغطي بمفردها نسبة 97% من الأصول غير الجارية.

- نسبة التمويل الخارجي (نسبة القدرة على الوفاء) = (الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية) ÷ الأصول

$$= 34\% = 675000 \div (73000 + 162000)$$

أي أن الديون تمثل فقط 34% من إجمالي الأصول، وهذه النسبة مطمئنة جدا لدائتي المؤسسة من مخاطر تصفية المؤسسة، لأن إجمالي أصول المؤسسة (موحودات المؤسسة) تغطي كل الديون.

- نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة ÷ (الخصوم غير الجارية + الخصوم الجارية)

$$= 187\% = (73000 + 162000) \div 440000$$

هذا يعني ان المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية جيدة، ولها القدرة على التعامل المرن مع الدائنين فيما يخص اقتراض وتسديد الديون.

حساب نسب السيولة:

- نسبة السيولة العامة "نسبة التداول" = الأصول الجارية ÷ الخصوم الجارية
% 308 = 73000 ÷ 225000 =

المؤسسة لديها وضع سيولة جيدة وقابلية تسديد قوية ، لأنها قادرة على تغطية التزاماتها الجارية المستحقة بواسطة موجوداتها السائلة.

- نسبة السيولة المحددة "نسبة التداول السريعة" = (الأصول الجارية- المخزونات) ÷ الخصوم الجارية
%171 = 73000 ÷ (100000-225000) =

المؤسسة لديها القدرة على مواجهة التزاماتها الجارية المستحقة دون اللجوء إلى بيع المخزون السلعي

- نسبة السيولة الجاهزة "نسبة النقدية" = القيم الجاهزة ÷ الخصوم الجارية.
%13 = 73000 ÷ 10000 =

هذه النسبة ضعيفة في المؤسسة وهي غير قادرة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل باستخدام الخزينة فقط